

فبان شذو ان اولها كانت تلك الغضبه موجبه سالمة او موضع كانت كاذبه فلا يثبت الحصار
 بل كخاص في الواجب والفتح فيمكن ان يكون الاضطرار فيمكن العام واذ اهدت معروفا
 كانت صادرة الا ان الاضطرار لا يبيح مني اعداها لغضبه ما ليس بها لكن خاص وحرر
 الممكن الخاص من اللام على التعريف حتى اذا عده هو من شاكله ليس بلغاية وليس كغيره
 خاص بانما يتاخر ما ليس يمكن عام فهو لكونه خاص فلا يشك في ذلك الا في الموضع
 باوجوده الممكن لغضبه ما ليس بوجوده ولكن بتوحيش يمكن خاص وصوله
 الممكن الخاص وحرران يكون انشاء ذلك الشيء بانشاء الوجود واذ لا يمكن ذلك
 الممكن الخاص من كسبته المحكوة ليست خصوصية بالصورة التي ودرجه بل هي عارضة
 كالمشايخ مع ما يتدرج فيه من الامور التي هي اخص من تعيين مثلا لوصف قولنا كذا
 يمكن عام وليس بانسان ومما قضينا ان صا وحقان في اخص الامر ما يتوكل كونه
 بانسان هو ما واجب الممكن وان يمتنع وكل في عرضها يمكن عام ان الصدق قولنا
 ما ليس يمكن عام فهو يمكن عام وايضا لا انسان اخص في الممكن العام لان الانسان
 في تلك الشئة يمكن العام شيا من ما بالانسان الذي لا يشاؤله الانسان وقد
 من كسبته بان ان العام شامل للتعويض معا ليس يمكن عام يكون صادرة
 من التعويض واذا لم يلبس الممكن الخاص بان محولا على ما هو خارج عنها فلا شك
 ان اخصه في الواجب والفتح ليس خارجا عنها فان محولا في اخصه سبب محال
 من حيث انه صادف على امور خارجة من الشاؤن والموضوع في الكبري سبب ايضا كونه
 حيث ان صادف على امور غيرا جنبه منها فلا محذور في الوسط وتقدم وبعده من احابها
 بان ما ليس يمكن خاص شيا من الاضطرار والظنون وليس صادف على الواجب والفتح
 والاني يمكن العام اذ لا يمتنع من سبب الضرورة ثم قال بان قلت ما طرفا محذور
 يكون متصفا قطعا يمكن بالاشياء العام قلت لا فان كل ممكن بالاشياء العام وان
 الفردية يكون ضرورية العم فذلك في فضل سبب القسم اعني الضرورية الطرفية بان
 محال كسب احدى الواجبات في التعيين مما لا يتقبل العقل شيئا مما لا تقاسم شائفة

مشهوره وذلك بان ما يقع في الوجود بمادة اخص في الوجود بمادة لان اخصا اعمها
 بينما من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار
 فاحدا عطف والقبول ان يكونوا اذ عده ولا عطف من عطف اخصا اعمها
 مساوان كان موجودا وعده ما عام من عطف التعيين فظهر ان اخصا اعمها انما
 صحح فظاهر ان اخصا اعمها من عطف التعيين من عطف التعيين من عطف التعيين
 حصره فظاهر ان اخصا اعمها من الاضطرار نظر الى الموضع وان فرض انه يتخرج الى امر خارج
 او استدلال كان ذلك حصره مقطوعا به لا ريبه من اعمه ولا يتوقف على كونه مبيها
 مراد وظهر ايضا ان الممكن العام شامل للمعومات كلها وعلى اخصا اعمها من الاضطرار
 من عطف التعيين من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار
 قاعدة كونه اخصا اعمها من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار
 الا في التعيين من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار
 اعمها اخصا اعمها من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار
 ان الغضبه الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار
 المتعارضة فلا يكون كسب الغضبه من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار
 اعتبر صدقه بوضوح فظهر ان اخصا اعمها من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار
 اخصا اعمها من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار
 بان تلك الغضبه الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار من الاضطرار
 الغضبه لما مدعى في الاستدلال بان العكس المذكور لا يلا صدق وعده لا يتأخر ولا
 وسعة في بيان الاستدلال الا في الاستدلال كسبها والوسا في ان ليس شيئا من اللزوم
 والاعتراف بان العوضي يمكنه في شئ من الاشكال الاول فخرج بان موضوع الكبري اذ
 اذ بان سلكه ان العوضي لا يلا سلكه في الاشكال الثاني فخرج بان موضوع الكبري اذ
 واذ بان سلكه ان العوضي لا يلا سلكه في الاشكال الثاني فخرج بان موضوع الكبري اذ
 واذ بان سلكه ان العوضي لا يلا سلكه في الاشكال الثاني فخرج بان موضوع الكبري اذ

الاخرى كالعلم الصادق عليه الكف الذي هو اعمد بها المذبح المزمع في الكف
 والاصداقت عليه المعرف لتمامه لان الصادق على الصادق على الرشي
 صادق على ذلك المشي واستار بالمراد اسي ترويه من حقوقي الكف
 والافعال الى ان العلم حله خلاف موضوع في الواقع فقط لا انتشار
 الاشارة ايضا لا خلاف في الواقع فلا شارة معطو عن الوصف منه
 متنا ومن ان العلم ليس كما حصل من اوضاع العمري الذي رسول
 معه والى اصل من اى عين الازياء شأن الصورة المرحمة والفعال النفس
 منها بالاعتقالات والخاصة من الكفا والاعا عين بالارزاشام ذهوا الى ان العلم
 هو الادل على اعميته وهو الى ان العلم هو الشئ ولكن من العرفين اى
 وما ذكره من العلم هتاف اعمر مستقل لولا لمعرفت
 الخلف يا وصف لان ما ذكره ليس اشارة الى العلم الخافه بل الى الخلف
 التام من العقل بالارزاشام ومن قال انه اى العلم من مقوله الاصاغة و
 كخصومه بما يكون العالم عالما والعلم معلوم ما هو جمهور المشككين
 المشككين ايبور غير ما يدل او الامام الزاى العرفه سوت الصورة
 والوجود لذهي فان حصلت ههنا كسر كما رتب الامام فقط قرنته
 قوله واما مع كونه فالطال اخره وقد قوله قوله ايضا حاله الاشياء
 الى يكون المعنى من قال ان العلم من قوله الاضاهر قبول الاضاهة على
 الارزاشام كصقل الصورة وارضاشام ههنا من قوله ايضا وسوق هذا
 متعلق كصقل الاصاغة لى قول الاضاهة حاصله المتبقي حاله الارزاشام كان
 الكف والافعال ما مقتان وهما و الامام مع كونه عالما بالارزاشام الصورة
 والوجود الفرضي ذهب الى ان العلم من مقوله الاصاغة هو ذلك يقال
 لان خبر ما من الاعا عين بالارزاشام لم يقولوا بان العلم هو الاصاغة ومن
 الاعا عين بالاصاغة لم يقولوا بالارزاشام وان حملت كتاب من جمهور المشككين